دور التجارة الخارجية في تمويل التنمية الاقتصادية

د . سحنون محمد جامعة قسنطينة

ملخص :

إن التجارة الخارجية تشكل عاملا بالغ الأهمية بالنسبة لتمويل وتقدم التنمية الاقتصادية في البلدان النامية, حيث تعتمد عليها في تأمين السلع الضرورية, كما تعتمد مستويات الادخار والاستثمار فيها إلى حد كبير على حصيلة التبادل الخارجي. لذلك تتخذ المشكلة الرئيسية في التمويل وجهتين اساسيتين هما إمكانية رفع حصيلة التجارة الخارجية في البلدان النامية, وكيفية الاستفادة من هذه الحصيلة في تكوين رؤوس الاموال اللازمة للتعجيل بالنمو الاقتصادي .

Résumé:

Le commerce extérieur constitue un facteur d'une grande importance dans le processus du financement du développement dans les P.V.D .

Ainsi les transactions extérieures assurent en outre l'approvisionnement en produis de première nécessité l'accroissement du niveau d'épargne et l'accumulation du capital .

Ceci nous emmène à dire que l'essentiel de la problématique du financement tourne autour de deux axes à savoir , la consolidation du bilan du commerce extérieur dans le P.V.D et la façon d'en profiter pour la formation du capital nécessaire à l'accélération de la croissance économique .

مقدمة:

تحتل دراسة العلاقات الديناميكية بين التجارة الخارجية والتنمية الاقتصادية مكانة مرموقة في الفكر الاقتصادي .وتتمثل تلك الاهمية الارتكازية للتجارة الخارجية من انها تعد المصدر التقليدي للنقد الاجنبي اللازم لتحقيق الاستثمارات التي تتضمنها خطط التنمية الاقتصادية بقصد توسيع المقدرة الإنتاجية للاقتصاد القومي وتغيير بنيانه, فضلا عن الوفاء بأعباء خدمة الاستثمارات المباشرة او الديون الأجنبية. وبالتالي يمكن القول ان اهم الوسائل التي تتبع لزيادة حصيلة الدولة من النقد الأجنبي هي العمل على توسيع الصادرات , وتحسين معدل التبادل الدولي . ولهذا لا يختلف الاقتصاديون في ان زيادة الصادرات يشكل عاملا أساسيا في تحديد مستوى النمو الاقتصادي .

من المعروف ان اقتصاديات البلدان النامية تقوم أساسا على إنتاج مواد أولية زراعية او معدنية تصدر معظمها الى الخارج, وتعتمد صادراتها على عدد محدود من هذه المنتجات في تكوين الجانب الأكبر من حصيلة التبادل الخارجي وفي تكوين جانب كبير من دخلها القومي وايرادات ميزانيتها, كما تعتمد بصفة أساسية على الاستيراد في سد احتياجاتها من سلع الاستهلاك الضروري او من الآلات والمعدات والخدمات اللازمة لعملية التنمية فضلا عما تهيئة لها التجارة الخارجية من نقل الخبرة الفنية والمهارات المتقدمة. ورغم ما توصلت اليه بعض البلدان النامية من رفع انتاجها المحلي لسلع الاستثمار الا ان هذا الإنتاج لا يزال غير كاف لسد احتياجات هذه البلدان بسبب صغر حجم هذه الصناعات وتركز الإنتاج عادة في مواد البناء وبعض المعدات الخفيفة ولم تقلل من اعتمادها على استيراد معظم الآلات والمعدات بشكل ملحوظ[1] . ومن هذا المنطلق يمكن القول ان التجارة الخارجية تشكل عاملا بالغ الاهمية بالنسبة

لتقدم التنمية الاقتصادية في البلدان النامية, حيث يعتمد عليها في تامين السلع الضرورية, كما تعتمد مستويات الادخار والاستثمار فيها الى حد كبير على حصيلة التبادل الخارجي. ولذلك تتخذ المشكلة الرئيسية في التمويل وجهين رئيسيين هما: امكانيات رفع حصيلة التجارة الخارجية في البلاد النامية, وكيفية الاستفادة بهذه الحصيلة في تكوين رؤوس الأموال اللازمة للتعجيل بالنمو الاقتصادي.

نقوم بتحليل الموضوع من خلال محورين هما:

أولا: دور النشاط التصديري في تمويل التنمية الاقتصادية

ثانيا: معوقات نجاح النشاط التصديري في القيام بدوره كممول لعملية التنمية الاقتصادية .

أولا: دور النشاط التصديري في تمويل التنمية الاقتصادية :

ان دراسة دور النشاط التصديري في عملية تمويل التنمية الاقتصادية بالبلدان النامية في الوقت الحاضر يتطلب بادئ ذي بدء التحرر من قيدين يستأثران باهتمام كبير في معظم الدراسات التي تطرقت لهذا الموضوع :

الخلط بين التجارة الخارجية مرده اتساع الأسواق الخارجية كنتيجة لنمو الطلب العالمي على صادرات دولة ما, وبين تأثيرها كمتغير محلي يخضع لقوى الدفع الوطنية القائمة على تدعيم المركز التنافسي لصادرات الدولة ثم تعبئة الفائض الاقتصادي المتولد منها وترشيد استخدامه في اغراض التنمية الاقتصادية .

1) الخلط بين حالة النمو الاقتصادي القائم على انتعاش التجارة الخارجية في تجارب القرن التاسع عشر وما رافقها من ظروف, وبين أحوال

الدول النامية التي تخوض اليوم معركة التنمية الاقتصادية في ظروف تاريخية اقتصادية وسياسية واجتماعية تختلف تماما عما ساد تجارب القرن الماضي .

ولا يتسع المجال هنا لاستعراض التجارب التاريخية لمختلف الكتل الدولية في مجال التجارة الخارجية وبالأخص قطاع التصدير ودوره في دفع عجلة النمو الاقتصادي في تلك البلدان, ويكفي ان نقول ان غالبية الدراسات التي تناولت موضوع أثر الجارة الانمائي على اقتصاديات الدول النامية فقد ركزت اهتمامها على مؤشرات غير كافية للتعبير عن الانجازات الانمائية لقطاع التصدير في مراحل التنمية كمؤشر نمو الدخل القومي او الناتج المحلي , ومؤشر تدعيم القدرة الاستيرادية[2]. و نتناول بالتحليل الكافي تاثير النشاط التصديري على هيكل الجهاز الإنتاجي وتطوير امكانياته وتغيير نسب مكوناته الرئيسية , وهي الجوانب ذات الأولوية والأهمية القصوى في إطار الجهود الإنمائية الراهنة للدول النامية .

ان نشاط التصدير يمكن ان يساعد على تحقيق معدل نمو اقتصادي يتمثل في زيادة الإنتاج بغرض التصدير دون إجراء أي استحداث في الوسائل الفنية المستخدمة في الإنتاج. ومثال على ذلك تلك الحالة التي تحقق نمو الناتج من محاصيل التصدير الرئيسية عن طريق استغلال المزيد من الارض الصالحة للزراعة, ومع الاستمرار في استخدام وسائل الزراعة التقليدية البيدائية الا انه لو ادخلت طرائق إنتاج جديدة وتطوير نسب تأليف عناصر الانتاج بما يكفل الارتفاع بمستواه لكانت ظاهرة نمو الناتج المحلي من خلال انتعاش الصادرات معبرة عن التأثير الانمائي الذي تنشهده الدول النامية من تجارتها إضافة الى

ذلك ما يمارسه النشاط التصديري من توجيه الاستثمارات الى قطاعات الاقتصاد الاخرى التي يمكن ان تنمي صناعات التصدير , ثم استخدام حصيلة الصادرات في الحصول على السلع الرأسمالية التي تساعد على الارتفاع بالطاقة الانتاجية. هذا من ناحية تأثير النشاط التصديري على الهيكل الانتاجي للاقتصاد الوطني, اما من ناحية التمويل التنموي فان دور النشاط التصديري في ذلك يمكن ان يبرز من خلال زاويتين:

الأولى: تدعيم القدرة الاستيرادية في خدمة التمويل الخارجي للاحتياجات الكلية المتزايدة لبرامج الانماء الاقتصادي

الثانية: تعزيز الطاقات الادخاربة المحلية المتاحة للتنمية الاقتصادية .

ويتجلى تدعيم القدرة الاستيرادية للبلد من خلال اجتياز المراحل الاولى للتنمية, حيث تعتمد معظم البلاد على احلال المنتجات الوطنية محل الواردات, وذلك بالتوسع في انشاء الصناعات الوطنية, مما يثير مشكلة الحصول على مستلزماتها من الآلات والخبرة الفنية, والتي يمكن مواجهتها الى حد كبير بما يتأتى للبلد من حصيلة الصادرات.

ان مشكلة عجز ميزان المدفوعات تظهر من خلال ما تتطلبه عملية التنمية الاقتصادية الطموحة من الواردات التي قد تتكون من سلع او احتياجات رأسمالية وسلع وسيطة اللازمة لتشغيل المشروعات الانتاجية وكذلك احياجات الطلب المتزايد على المواد الغذائية والسلع الاستهلاكية, ومع تقدم مرحلة التنمية يرتفع الطلب الاستهلاكي نتيجة لارتفاع الدخول الحقيقية للافراد وانتقال جانب كبير من القوة العاملة في الزراعة الى النشاط الصناعي, واستيعاب الصناعة النامية لنسبة هامة من المنتجات الاولية المحلية التي كانت توجه اصلا

للاستهلاك [3]. ويستوجب كذلك ضرورة استكمال الطاقات المحلية غير القادرة بتوفير الموارد اللازمة عن طريق الاستيراد من الخارج . وكلما ارتفعت المعدلات المستهدفة للتنمية الاقتصادية السريعة بما تستلزمه من اجراء تغييرات هيكلية شاملة في البناء الاقتصادي – مثل سياسة تعويض الواردات وما يصاحبها من معدلات مرتفعة للتصنيع – كلما تزايدت الحاجات الاستيرادية .لذا فان عجز ميزان المدفوعات المتمثل في عدم نمو الطاقات التصديرية جنبا الى جنب مع تزايد الاحتياجات الاستيرادية عادة ما يرافق عملية سير التنمية الاقتصادية في البلدان النامية .

وقد لوحظ ان ارتفاع معدلات نمو الواردات قد ارتبط في العديد من الدول النامية التي حققت انجازات تصديرية مرموقة بمعدلات نمو مرتفعة في الناتج المحلي الاجمالي. فقد جاء في تقدير البنك الدولي لسنة 2000مثلا ان: كوريا الجنوبية حققت خلال سنوات التسعين معدل نمو للناتج المحلي الاجمالي يقدر بـ: 8,6% الصادرات بمعدل 13,5% والواردات بمعدل 13,5%, واندونيسيا حققت خلال نفس الحقبة معدل نمو يقدر ب: 7,2% بالنسبة للناتج المحلي الاجمالي و 6,5% بالنسبة للصادرات و12,7% بالنسبة للواردات, اما سوريا فقد حققت معدل نمو في الناتج المحلي الاجمالي يقدر بـ: 6,2%والصادرات ب 7,4% والواردات ب 13,9% [4]

اذن يتضح ان معدلات نمو الواردات غالبا ماتفوق معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي, وهذا ما توقعته دراسات سابقة للامم المتحدة [5]. وقد نتج عن تلك المعدلات الكبيرة في زيادة الواردات بالدول النامية تزايد في فجوة التجارة لديها تتمثل في عجز موازين مدفوعاتها. وكما توقعت الدراسات التي قام بها صندوق

النقد الدولي ان هذا العجز سيرتفع بشكل كبير خلال سنوات 2000بالرغم من انه سينخفض كنسبة من اجمالي الناتج القومي حيث سيتجاوز سنة 2010 150 مليار دولار بالنسبة لمجموع الدول النامية (6).

اذن حسب هذه التوقعات ستواجه الدول النامية مشكلة تهيئة الامكانيات التمويلية اللازمة للاستيراد وذلك لبلوغ معدلات سريعة للتنمية الاقتصادية, وبالتالي فان هذه الدول تكون امام اختيار صعب اما الانطلاق في طريق التنمية وما يتطلبه من استثمارات منتجة ضخمة فتلعب الواردات في هذا الاطار دورا حاسما, الا انها تسبب ضغوطا عن طريق تدبير وسائل الدفع الخارجي الضرورية لمواجهتها, او تجنب هذه الضغوط و التضحية بمطالب التنمية الاقتصادية, وهو ما يبرر النظر الى هذه الظاهرة كعنق الزجاجة امام انطلاق برامجها الانمائية .

واذا اتينا لبيان دور النشاط التصديري في تمويل الاحتياجات الاستيرادية المتزايدة بالنقد الاجنبي, وعلاج مشكلة اختلال موازين المدفوعات بالدول النامية, فان الاخذ بسياسة الحد من الواردات بوسائلها المختلفة قد يخلق آثارا متعارضة مع طبيعة مرحلة التنمية الاقتصادية نظرا لما ينتج عن خفض الواردات من الاضرار بمعدلات النمو المنشودة , كذلك فان المغالات في الاعتماد على سياسة احلال الناتج المحلي محل الواردات قد ينتج عنها هي الاخرى منافسة ضارة لبقية الصناعات المحلية في اجتذابها لعناصر الانتاج المحدودة . اما اجراءات السياسة الهادفة لتقليل الاستهلاك - بقصد الحد من الواردات – فقد تؤدي الى آثار انكماشية تتضارب مع الاتجاهات التوسعية للتنمية الاقتصادية والتصنيع. هذا ويصعب على الدول النامية اتباع سياسة

تعديل سعر الصرف بقصد التغلب على اختلال ميزان المدفوعات وذلك نظرا لقلة مرونة عرض صادراتها من المنتجات الاولية وقلة مرونة الطلب المحلي على الواردات, مما يجعل تخفيض سعر الصرف اجراء غير مضمون النتائج .(7)

وبالاضافة الى كل ذلك فان المغالات في تطبيق الوسائل المشار اليها للحد من الواردات قد تخلق اضرارا بالصناعات الموجهة للتصدير نظرا لارتفاع تكاليف عناصر الانتاج وبالتالي ارتفاع تكاليف واسعار المنتجات الموجهة للتصدير , مما يخلق امامها مشكلة الصمود امام المنافسة الدولية.

وهكذا يمكن القول بانه لا وجود لوجه المفاضلة بين استخدام سياسة انعاش الصادرات في مجال تمويل التنمية الاقتصادية وبين غيرها من السياسات المحلية الهادفة لعلاج مشكلة اختلال ميزان المدفوعات عن طريق تقليص الواردات اذ لا يخفى ما يحقق استخدام بعض هذه السياسات من نفع طالما تكون ضمن الحدود التي تتلاءم مع اهداف التنمية الاقتصادية, بالاضافة الى ما يتمتع به البلد من مزايا نسبية تسمح بتطبيق تلك السياسات. وعلى سبيل المثال فقد تمكنت صادرات اليابان ان تمول 60% من وارداتها من الخامات الصناعية والوقود,

مما يؤكد ان النشاط التصديري يعتبر عماد النمو الاقتصادي في ذلك الذي يفتقر بشدة الموارد الطبيعية وعلى العكس من ذلك كان جمود الصادرات وبطء نموها في بعض الدول من الظواهر التي تعيق بلوغ اهدافها من معدلات التنمية الاقتصادية نتيجة ضعف مقدرتها على الاستيراد, وهذا ماحدث في مدغشقر, حيث قدر معدل النمو السنوي للناتج الاجمالي خلال الفترة 1980-

1990بـ 4,5% ثم انخفض الى 2% خلال الفترة 1990-1999وهذا راجع الى انخفاض معدل النمو السنوي للصادرات من 5,3 خلال الفترة 1980-1990 الى 1- % خلال الفترة 1990-1999, وبالتالي انخفاض معدل الواردات من 4,1% خلال الفترة 1980-1990 الى -1,7% خلال الفترة 1990-1999 .(8)

وعلى هذا يتأكد دور النشاط التصديري في تدعيم القدرة الاستيرادية للبلد, حيث تحقق المعدلات المرتفعة للتصدير معدلات مرتفعة للاستيراد أي ان تمويل الاستيراد المتكون اساسا بالنسبة للبلدان النامية من السلع الرأسمالية والوسيطة يتوقف على انتعاش صادراتها, ذلك الانتعاش الذي يسمح لهذه الدول ان تتفادى ما يعتري موازين مدفوعاتها من مظاهر الاختلال نتيجة ضغط احتياجات برامج التنمية الاقتصادية.

اما الوظيفة الثانية التي يقوم بها النشاط التصديري والتي لا تقل اهمية عن الوظيفة الاولى فهي: زيادة الطاقة الادخارية بشكل يعزز الفائض الاقتصادي المتاح لتمويل الاستثمارات. ويؤدي قطاع التصدير هذا الدور بالقدر الذي يسهم به في تكوين او زيادة الفائض الاقتصادي , فكلما تمكن الاقتصاد القومي عن طريق اتباع سياسة رشيدة للتجارة الخارجية والرقابة على النقد ان يقلل من الواردات الاستهلاكية الكمالية وتوفير الاموال المخصصة لذلك وتوجيهها لتمويل استيراد السلع الانتاجية الانمائية, كلما يكون بذلك قد اضاف الى رصيد الاستثمارات المنتجة ما يرفع معدلات الاستثمار.

وكما نعلم ان مدخرات القطاع الحكومي بالدول النامية تتاثر الى حد كبير بحجم وأهمية قطاع التصدير اكثرمن تاثيرها بمستوى نصيب الفرد من الدخل ,

ولذا فان تحقيق مستويات عالية من الادخار عن طريق النشاط التصديري يكمن في كبر حجم قطاع التصدير نسبيا ومدى تمتع صادرات الدولة بالرواج في الاسواق الخارجية, او بصفة اكثر توضيحا, فانه لما كانت الرسوم على الصادرات والواردات تشكل مصدرا ايراديا هاما للدول النامية, فان قطاعا كبيرا نسبيا للصادرات يتيح للادخار الحكومي ان يزيد حيث تغل الضرائب المباشرة وغير المباشرة ايرادا غزيرا. وهكذا فقد اصبحت الايرادات الحكومية من حصيلة الضرائب المفروضة على الصادرات في بعض الدول تتوقف على الظروف السائدة في أسواق الصادرات [9].

ولذا فان توسيع حجم النشاط التصديري بواسطة تعبئة المدخرات المحلية والمتمثلة في تعبئة الفائض من الاستهلاك المحلي من شانه ان يزيد من الايرادات الحكومية من جهة وان يزيد من توفير النقد الاجنبي اللازم لتمويل التنمية الاقتصادية باستيراد متطلباتها من الخارج من جهة اخرى وهكذا فان تقليص الاستهلاك المحلي بالقدر الممكن من اجل زيادة موارد تمويل التنمية وتحويله لزيادة نشاط التصدير يكون السبيل الوحيد امام الدول النامية التي تعاني من صعوبات في تأمين موارد التمويل الاجنبي وضعف مدخراتها القومية. بل ان حقيقة قصور الموارد اللازمة للاستثمارات التنمية بالدول النامية تكمن في ضياع جانب كبير من فائضها الاقتصادي الاحتمالي في استهلاك كمالي او استخدامات غير منتجة, وبالتالي فان تعبئة هذا الفائض الاقتصادي واستخدامه في توسيع نشاط التصدير يمكن ان يكون بمثابة تعزيز كبير للطاقات الانمائية اذا ما وجه ذلك الفائض نحو استثمارات منتجة واستيراد السلع الرأسمالية[10].

ان بحث دور النشاط التصديري في تمويل التنمية الاقتصادية – سواء عن طريق تدعيم القدرة الاستيرادية او تعبئة الفائض الاقتصادي – يتطلب الى جانب التحليل النظري فحصا دقيقا لواقع الاوضاع الاقتصادية الراهنة وخاصة التجارة الخارجية منها, والتعرف على ظروف وامكانيات واتجاهات تجارة الصادرات بالبلدان النامية. وهو ما سنحاول توضيحه ضمن المحور الموالي .

ثانيا : الصعوبات التى تعرقل النشاط التصديري فى القيام بدوره كممول لعملية التنمية الاقتصادية .

لقد اتضح من التحليل السابق ان النشاط التصديري يلعب دورا فعالا في مجال تمويل التنمية الاقتصادية, لكن لا يكفي الاشارة الى هذه الحقيقة دون التطرق الى دراسة الظروف الاقتصادية التي تحيط بالدول النامية اليوم وأثرها على انشطتها التصديرية. وتتمثل هذه الظروف بصفة اساسية في مشكلة تقلبات اسعار صادرات هذه الدول وبالتالي قلة حصيلتها .

أ- مشكلة تقلبات اسعار صادرات البلدان المتخلفة :

ان المواد الاولية والمنتجات الاساسية تتعرض سنويا لتقلبات في اسعارها بشكل خطير. والجدول التالي يبين لنا ذلك:

نسب تغيرات أسعار المنتجات الاساسية خلال الفترة 1958-1969

السنوات / المواد	1958	1959	1960	1961	1962	1963	1964	1965	1966	1967	1968	1969
الأرز	+6	-10	-3	0	+1	-1	+3	+2	+10	+15	+17	-15
السكر	-14	+10	-7	+14	+6	+45	+1	-24	-2	+2	+7	+3
اللبن	-13	-18	-3	-6	-7	-1	+30	-4	-4	-6	-3	0
الكاكاو	+54	-43	-21	-19	-6	+7	+3	-21	+1	+6	+1	+2
المطاط الطبيعي	-14	+28	+12	-26	-3	-5	-2	+1	-8	-20	-4	+30
النحاس	-18	+21	+2	-6	+2	0	+50	+34	+18	-26	+1	+1

المصدر:

J.M.ALBERTINI: LES MECANISME DU SOUS DEVELOPEMENT

E. ECONOMIE ET HUMANTISME .PARIS.1975. P: I08.

فبالرغم من ارتفاع هذه النسب لتقلب اسعار المنتجات الاساسية, الا ان تلك التقلبات كانت اقل نسبيا عما كانت عليه في الفترة السابقة, حيث خلصت دراسات الامم المتحدة الى ان التقلبات في قيمة التجارة الدولية في المنتجات الاولية بلغت 17% في الفترة مابين الحربين [11].

ويرجع السبب الرئيسي في تقلبات اسعار المنتجات الاولية او صادرات الدول النامية

الى تقلبات العرض والطلب عليها في اسواق الدول المتقدمة صناعيا .

ففيما يتعلق بالعرض فان تقلبات اسعار صادرات الدول المتخلفة – وهي تقلبات قصيرة المدى – تتمثل في التقلبات التي تطرأ على الانتاج الزراعي, وترجع هذه التقلبات كما نعلم لعوامل طبيعية كالطقس والفيضانات

والجفاف والآفات, يضاف الى ذلك كيفية تحديد حجم الانتاج من طرف المزارعين, اذ يتم ذلك بالاستناد الى مستوى الاسعار السابقة, وليس المتوقعة وهكذا اذا كانت الاسعار السابقة مرتفعة فان المنتجون يزيدون في انتاجهم حتى يصبح هناك افراط في الانتاج مما يؤدي الى انخفاض الاسعار والعكس صحيح. وتعرف هذه الظاهرة بالظاهرة العنكبوتية, اما المشكلة الثانية المتصلة بجانب العرض والتي تؤدي الى تقلبات اسعار صادرات البلدان المتخلفة فترجع الى ضياع جانب كبير من الفائض الاقتصادي المتاح وذلك لعدم كفاية مرافق رأس المال الاجتماعي والخدمات الاساسية اللازمة لقيام النشاط التصديري بدوره الانمائي ولاسيما وسائل تمويل التجارة الخارجية[12].

اما لو انتقلنا الى جانب الطلب واثره على تقلبات اسعار صادرات البلدان النامية فيكن التفرقة بين محددات الطلب على الصادرات في المدى القصير وبين محدداته في المدى البعيد. ففي المدى القصير يرتبط حجم الطلب المذكور اساسا بتغيرات مستوى الدخل والانفاق في الدول الرأسمالية المتقدمة حيث تعكس تغيرات ذلك الدخل آثارها المباشرة على حجم الطلب, ومن ثم على حصيلة صادرات الدول النامية. ان آثار الدورات الاقتصادية وتغيرات مستوى النشاط الاقتصادي بين الرخاء والكساد, لا يقتصر اثرها على الدول المتقدمة بل تنتشر في باقي الدول من خلال العلاقات الاقتصادية الدولية ويكون اثرها في حالة الكساد اقوى على الدول النامية.

ان فترات الرخاء والانتعاش في اقتصاديات الدول المتقدمة تؤدي الى زيادة الطلب على المواد الاولية وارتفاع اسعارها بدرجة تفوق كثيرا ارتفاع اسعار السلع المصنعة, في حين يعكس الرخاء تزايد في طلب الدول النامية على

الواردات بنسبة تفوق نسبة زيادة طلب الدول المتقدمة على صادرات الدول النامية. و يحدث عكس ذلك في فترات الكساد, اذ يعمل الكساد على تراجع الطلب على المواد الاولية, وانخفاض اثمانها, مما يساهم في انخفاض الدخل القومي في البلاد النامية الامر الذي يؤدي الى انخفاض حصيلتها من العملات الاجنبية وهو ما يحد من قدرتها على استيراد مستلزمات التنمية وسلع الاستهلاك الضرورية مما يؤدي الى الانكماش[13]. ولذا فان التقلبات التي تحدث في القوة الشرائية للبلدان النامية من المواد المصنوعة المتآتية من البلدان المتقدمة قد يؤثر تاثيرا سلبيا على تنميتها الاقتصادية, وبالفعل فان فترات الكساد قد تؤدي الى حدوث موجات تضخمية, اذ غالبا ما تلجأ الحكومات في هذه الحالة الى استخدام التمويل التضخمي – حينما تنخفض اسعار الصادرات – وذلك للحفاظ على مستوى التنمية السائد خلال فترات الرخاء .

وتجدر الاشارة ونحن بصدد دراسة التقلبات التي تحدث في اسعار صادرات البلدان النامية ان نشير الى ان هذه التقلبات تكون اكبر من تقلبات اسعار المواد المصنعة للبلدان المتقدمة , وكما ذكرنا فان فترات الانتعاش في البلدان الاخيرة – المتقدمة - تعمل على ارتفاع اسعار المواد الاولية بدرجة اكبر من ارتفاع اسعار المواد المصنعة, مما يؤدي الى تحسين معدل التبادل الدولي لصالح البلدان النامية, الا ان هذا المعدل ورغم انتعاش الاقتصاديات المتقدمة لم يتجه بعد الحرب العالمية الثانية لصالح البلدان المصدرة للمواد الاولية وذلك نتيجة عاملين أساسيين:

1) تحكم الاحتكارات العالمية في طلب المواد الاولية وبالتالي التحكم في اسعارها .
2) قيام التكتلات الاقتصادية , ونجاح السوق المشتركة في ازالة كثير من الحواجز الجمركية فيما بينها , مما ادى الى نجاح سياسة التبادل التجاري في السلع الزراعية
بوجه خاص بحيث انخفضت اسعارها عن اسعار مثيلتها المصدرة من البلدان النامية[14]

ومهما يكن من امر فان التجارة الخارجية للبلدان النامية قد تواجه الى جانب التقلبات القصيرة المدى مشكلة التقلبات على المدى الطويل. ومن اهم هذه المشكلات تراخي نسبة الزيادة في صادرات الدول النامية من المنتجات الاولية نتيجة تراجع الطلب عليها وارتفاع نسبة الزيادة في وارداتها من العالم الخارجي , وأثر هذه الظاهرة على معدل التنمية الاقتصادية .

أثر تراخي حصيلة الصادرات على التنمية الاقتصادية :

فاذا نظرنا الى هذه المشكلة – تراخي حصيلة الصادرات بالنسبة للبلدان النامية - فاننا نلاحظ ان فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية شهدت الصادرات العالمية من المنتجات المصنعة معدلات زيادة تفوق بكثير معدلات الزيادة في الصادرات من المنتجات الاولية. وتشير الاحصاءات الى ان معدل الزيادة السنوية في صادرات الدول خلال الخمسينات قد بلغت 6,4%, بينما لم يتجاوز معدل الزيادة السنوية في صادرات البلدان المتخلفة 3,6%, وقد بلغت 6,9%

في بلاد اقتصاد السوق و10,7% في بلاد التخطيط المركزي. واذا استثنينا صادرات البترول فان متوسط الزيادة السنوية في صادرات هذه البلدان لم يتجاوز 2,5%, مقابل متوسط زيادة وارداتها ب 4,6% خلال نفس الفترة [15]. وهو ما يؤكد بطء معدل الزيادة في صادرات البلاد النامية بالقياس مع البلاد المتقدمة والذي من شانه ان يؤدي الى تدهور مستمر في نصيب البلاد النامية من صادرات العالم. وتوضح لنا الاحصاءات ان نصيب البلاد النامية من صادرات العالم في تراجع مستمر ففي حين كان نصيب البلاد النامية من صادرات العالم يمثل 30% عام 1950, انخفض الى 18% عام 1973, وفي سنة 1993 قدر ب 25%[16] .

ولابد من الاشارة الى ان صادرات البلدان النامية قد انتعشت الى حد كبير منذ ان بدأت أسعار النفط في الارتفاع .

ان الحساسية التي تقاسيها البلدان النامية من تراخي حصيلة صادراتها توجد على مستوى الدخل القومي بها, فاي تغيير في القيمة الاجمالية للصادرات من شانها ان يؤثر بصفة مباشرة على دخول منتجي سلع التصدير ودخول عمال قطاع التصدير. مما يؤثر بدوره على القطاعات الاخرى ومستوى الاستثمار وذلك نظرا الى ان انخفاض دخول هؤلاء سوف يخفض من انفاقهم الاستهلاكي مما يمنع رجال الاعمال على الانفاق الجاري على الاستثمار. وزيادة على ذلك فان هذا الانخفاض في الدخول الناتج عن تقلبات حصيلة الصادرات ينتج عنه اعادة توزيع الدخول بصورة مفاجئة مما يرفع من دخل بعض الفئات على حساب فئات اخرى .

ويترتب على تقلبات الدخل بهذه الصورة انعكاسات على كل من حجم العمالة ومستوى الاسعار.

وينعكس تقلبات طلب واسعار الصادرات على النشاط الاستثماري – الخاص والحكومي – اذ يحجم المنتجون على الاستثمار في النشاط التصديري نتيجة صعوبة تقدير العائد المتولد عن استثمار الاموال بذلك القطاع .

ومن ناحية اخرى فان تأثير تراخي حصيلة الصادرات على الدخل القومي بالدول النامية لا شك وانه ينعكس على الطاقة الادخارية وبالتالي على مستوى الاستثمار بالانخفاض, مالم يستعان بتمويل تعويض من مصادر خارجية اخرى. وهذا يرجع اساسا الى ان النشاط التصديري يحتل مكانة مرموقة في اقتصاديات الدول النامية. وبالتالي يساهم بقسط كبير في تكوين مدخراتها سواء في شكل نسبة من ارباح المشروعات التي يقوم بهذا النشاط التصديري او في شكل دخل حكومي من نشاط تلك المشروعات.

الا ان الحساسية التي تقاسيها الدول النامية من تراخي حصيلة صادراتها بصفة اساسية تكمن فيما تتميز به تلك الدول من ارتفاع الميل الحدي للاستيراد, كما يؤكد الواقع الفعلي ارتباط تغيرات حجم الواردات بالتقلبات التي تحدث في الصادرات. ونظرا لاعتماد غالبية الدول النامية على التجارة الخارجية من خلال تخصصها العميق في انتاج المواد الاولية, حيث يتوقف على حجم حصيلتها مستوى الاستثمار, فان ما يحل بصادرات تلك المواد من تقلبات من فترة الى اخرى ينطوي على ابراز احدى الاسباب الرئيسية المفسرة لقصور نشاط التصدير بتلك الدول عن دفع تيار النمو الشامل لاقتصادياتها بوجه عام .(17)

وهكذا يتبين لنا ان ظاهرة تراخي حصيلة الصادرات بالدول النامية تعتبر احدى المعوقات التي تعرقل مساهمة النشاط التصديري في تنفيد البرامج الوطنية للتنمية الاقتصادية والخطط الاستثمارية الطويلة الاجل وذلك بحكم آثار تلك الظاهرة على كل من مستوى الدخل القومي والاستثمار والقدرة الاستيرادية .

انطلاقا من هذا الاطار – تقلبات اسعار صادرات البلدان النامية وبالتالي تراخي حصيلتها - الذي يتشكل ضمن العلاقات الاقتصادية الدولية, فإلى أي اتجاه يسير معدل التبادل الدولي. أفي صالح البلدان النامية أم في غير صالحها ؟ .

يسود الاعتقاد بان اتجاهات تقلبات مستوى الاسعار الخاصة بصادرات الدول النامية والتي تنشئ عن تغيرات الطلب على تلك الصادرات ينتج عنها بصفة عامة – اذا ما قيست بتغيرات اسعار صادرات الدول المتقدمة – تدهور معدل التبادل السلعي الصافي [18] في غير صالح الدول النامية وبالفعل فقد اتضح من التحليل السابق ان قدرة البلاد النامية على الاستيراد او التصدير انما تحكمها عدة اعتبارات منها الاعتبارات المحلية المتعلقة بالعرض والاعتبارات الخارجية والتي لها علاقة بالاقتصاديات الصناعية سواء من حيث تحديد الطلب او من حيث التراجع المستمر في الاسعار مما ادى الى تجاوز رغبة هذه البلاد في الاستيراد قدرتها على التصدير وبالتالي اتجاه معدل التبادل الدولي لغير صالحها.

وبطبيعة الحال فان التدهور في معدل التبادل الدولي للدول النامية قد انخفض بنسبة كبيرة منذ 1973 مع الارتفاع في اسعار المواد الاولية [19] .

وعليه فالرأي السائد فعلا هو ما أوضحه: (prebish) من وجود اتجاه طويل المدى للتدهور النسبي لاسعار المنتجات الاولية مما يترتب عليه تناقص حصيلة الدول المعتمدة على تصديرها وبالتالي اتجاه معدل التبادل الدولي في غير صالح البلدان النامية. اما عن الآثار السلبية التي يعكسها اتجاه معدل التبادل الدولي في غير صالح الدول النامية فانها لا تقتصر على توزيع المكاسب المباشرة من التجارة الدولية بل تنعكس بصفة غير مباشرة على مستوى الدخل القومي وبالتالي على مستوى التراكم الرأسمالي اللازم لتمويل التنمية الاقتصادية, وذلك نظرا لما ينجم عن ذلك من خسائر[20] .

وبالمقابل يعتبر تحسن اتجاه معدل التبادل الدولي بالنسبة للدول النامية من العوامل التي تساهم في تخفيف عبء المديونية عنها نظرا لحصولها على مصادر تمويل من قطاع التجارة الخارجية لا تلتزم بسدادها.

غير ان تحسن معدل التبادل لا يؤدي بالضرورة الى احداث زيادة في تراكم رؤوس الاموال على اثر زيادة التبادل النقدي او على اثر زيادة الواردات اذ ان ذلك يرجع الى كيفية استخدام حصيلة الصادرات, أي ان الحصيلة الصافية للتجارة الخارجية التي توجه لتمويل الاستثمارات.

وغنى عن البيان ان زيادة الصادرات او خفض الواردات الاستهلاكية كأداة لتوفير النقد الاجنبي اللازم لتمويل استيراد السلع الرأسمالية التي لا غنى عنها لعملية التنمية الاقتصادية قد يولد آثارا تضخمية تبعا لانخفاض المعروض من السلع دون مستوى الطلب عليها, مما يقتضي ان يقترن ذلك بتدابير مقابلة لزيادة الادخار المحلي اختيارا أو جبرا. وقد يؤدي جمود عرض السلع في المدى القصير الى تفاقم حدة الضغط مما يدفع الدولة لزيادة الواردات من سلع

لا تخدم اتجاهات الاستثمار. او بمعنى آخر فان تحسن معدل التبادل الدولي يمكن ان يؤدي الى زيادة معدل التراكم الراسمالي, ويمكن ان لا يؤدي الى ذلك تبعا لما اذا كان هذا المعدل الموجب يستخدم في اوجه الاستثمار او يستخدم في اوجه الاستهلاك. وبامكان الدولة التدخل بواسطة السياسة المالية والجمركية بوجه خاص للحد من تسرب الصرف الاجنبي في اوجه الانفاق الاستهلاكي وتحديد اطار السياسة التجارية. بحيث تعمل على تحقيق تراكم رأس المال بدرجة تساهم فيها الحصيلة الصافية من الصادرات بقدر مقبول وقد اتبعت بعض الدول مثل الارجنتين سنة 1955 ونيوزيلندا سنة 1966 سياسة شراء المحصول المعد للتصدير بسعر ثابت وبيعه للخارج بربح معين, الشيء الذي ضمن لها ارتفاع الحصيلة التمويلية وابعدها بعض الشيء عن تيار الانفاق الاستهلاكي [21].

الخاتمة

هناك حقيقة ثابتة وهو ان حكومات الدول النامية لا يمكن ان تكون حرة في رسم اطار محدد للتجارة الخارجية مثلما تفعل في المجال الداخلي ذلك ان مشاكل التجارة الخارجية تبرز من خلال العلاقات الدولية وبالتالي فان البحث عن علاجها يمتد الى النطاق العالمي. وقد بينت منظمة الامم المتحدة ووكالتها ولجانها المخصصة ان البلدان النامية اقتصاديا لا تستطيع وحدها ان تفعل الكثير لمعالجة مشاكل صادراتها ولاسيما من المواد الاولية وان حل هذه المشاكل يتطلب تعاونا دوليا صادقا من جانب البلدان المصدرة والمستوردة لهذه المنتجات, هذا التعاون الدولي الذي يستلزم امداد الاقتصاديات الناشئة بالمساعدات في مجال التجارة الخارجية, كمنح فرصة اكبر لتصريف منتجاتها الاولية باسعار مجزية وكميات مطردة, وتصدير انتاجها المصنع مما يعزز امكانيات التوسع في عمليات التصنيع, وزيادة التدفقات المالية الاجنبية في اشكالها المختلفة – قروض – اعانات – استثمارات – بشروط تعكس بالفعل مفهوم التعاون الصادق ,بما يحقق حصيلة تمويلية تعالج الى حد ما تدهور معدل التبادل الدولي.

المراجع والهوامش :

1- سعد حسين فتح الله: التنمية المستقلة : المتطلبات والاستراتجيات والنتائج, دراسة مقارنة في اقطار مختلفة , مركز دراسات الوحدة العربية , بيروت 1995 , ص: 111

2- THOMAS PROUL :commerce extérieur et développement

.ECONOMICA . PARIS 1990 . P: 40-41

ED

3- ولا يخفى ان كثيرا من البلدان النامية التي يرتفع بها معدل تزايد السكان تعاني من

عجز في عرض المواد الغذائية , ولذلك غالبا ما تلجأ هذه البلدان الى النقد الاجنبي -

الذي غالبا ما تكون حصيلة الصادرات من اهم مكوناته – لسد العجز

4- البنك العالمي , تقرير عن التنمية في العالم لسنة 2000, ص: 148

5- صندوق النقد الدولي , تقرير الثلاثي الثاني من سنة 2000, واشنطن ,ص: 35

6- وجدي محمود حسين , نشاط التصدير والانماء الاقتصادي دار الجامعات المصرية 1983 ص: 146

7- THOMAS PROUL , OP.cit . page 53

8- البنك الدولي, تقرير عن التنمية في العالم , المرجع السابق ص : 152

9- وجدي محمود حسين , المرجع السابق ص: 160 .

10-عماد الدين العباسي, التجارة الخارجية للبلدان النامية , دار الفاضل للنشر دمشق

1999 , ص: 97

11- حمدية زهران, مشكلات تمويل التنمية الاقتصادية في البلاد المتخلفة مع دراسة

تطبيقية للجمهورية العربية المتحدة " دار النهضة العربية " 1971 ص: 388 .

12- ان اهم الوسائل التمويلية التقليدية التي تستخدم لتمويل عمليات التجارة الخارجية تتمثل

في الآتي: 1-التسهيلات المصرفية. 2- تسهيلات اتفاقات التعاون الفني والاقتصادي.

3-تسهيلات الموردين. 4-التسهيلات الائتمانية المقدمة من هيئات التصدير الاجنبية .

13- محمد فؤاد الصراف, خطة النقد الاجنبي, وتخطيط التجارة الخارجية 1975 ص: 122 , 127 .

14- ومن اوضح الامثلة على ذلك السكر , وهي سلعة يتم انتاجها بتكاليف اقل من المناطق المدارية. ونظرا للسياسة الاوروبية المشتركة التي تهدف الى دعم السعر, ونظرا

لبرامج هذه السياسة الزراعية الهادفة للتخلص من الفوائض أصبحت المجموعة

الاقتصادية الاوروبية المصدر الثاني للسكر في العالم بعد كوبا . وبانضمام بعض

دول حوض البحر الابيض المتوسط للمجموعة سيتم انتاج جزء كبير من استهلاك المجموعة من الزيوت, النبيذ, الفواكه والخضر داخليا, كما يتم حمايتها من منافسة

منتجات دول شمال افريقيا والدول النامية الاخرى .

15- ANDRE . PIETTRE : LES GRANDS PROLEMES DE L'ECONOMIE CONTEMPORAINE TOME (2) . le tiers monde ED. CUJAS. PARIS 1977. P: 201-202

16- البنك العالمي, تقرير عن التنمية في العالم لسنة 1993, ص: 96

17- وجدي محمود حسين , المرجع السابق , ص: 223 .

18- بصفة عامة يتم تشكيل النسبة بين اسعار التصدير واسعار الاستيراد للحصول على

معدل التبادل السلعي الصافي أي ان :

معدل التبادل الصافي = (الرقم القياسي لاسعار الصادرات/الرقم القياسي لاسعار الواردات) 100 x

فاذا كان هذا المعدل اكبر من 100 , هذا يعني ان هناك تحسن فيه , واذا كان اقل من 100, يعني ذلك تدهورا فيه .

J.M.. ALBETINI : les mécanismes du sous développement -19
ED. ECONOMIE ET HUMANISME . PARIS . 1995. P: 112.

E. GANNAGE : Financement du développement -20
ED. P.U.F. 1979. P: 68 .

FREDERIC TEULON , le commerce international , -21
ED. LE SEUIL , PARIS 1996. P: 214.